برنامج الأمم المتحدة للبيئة

كوكبنا

مجلة يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر الأبيض في ٣٠ عاماً

جورج سوفلياس
لقد تحقق الكثير

إفثيميوس إي متروبولوس
حلول ملاحية

ستافروس ديماس
عملية الشراكة

ستبجان كيكس
العمل في تناسق

سيرج انطوان
كيف بدأ كل ذلك

مايكل سكولوز
جوانب القوة ومواطن الضعف

مصطفى طلبه
إنقاذ البحر

كوكبنا

www.ourplanet.c

اليونيب

٢ - **الافتتاحية**

٣ - **جورج سوفلياس**
لقد تحقق الكثير

٤ - **إفثيميوس إي متروبولوس**
حلول ملاحية

٦ - **ستافروس ديماس**
عملية الشراكة

٧ - **ستيجان كيكس**
العمل في تناسق

٨ - **خوان ألبيجاين وإيفا جارناكو**
رصد بيئة البحر المتوسط

٩ - **مايكل سكولوز**
جوانب القوة ومواطن الضعف

١٠ - **سيرج انطوان**
كيف بدأ كل ذلك

١١ - **إيفانغيلوس رافتوبولوس**
عهد جديد

١٢ - **مصطفى طلبه**
إنقاذ البحر

يتوجه برنامج خطة عمل البحر المتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالشكر للدعم المقدم من برنامج البحار الإقليمية من أجل إصدار هذا العدد.

Our Planet, the magazine of the United Nations Environment Programme (UNEP
PO Box 30552, Nairobi,Ken ya
Tel: (254 20) 621 234
Fax: (254 20) 623 927
e-mail: cpinfo@unep.org
www.unep.org

ISSN 1013-7594

Director of Publication: Eric Falt
Editor: Geoffrey Lean
Coordinators: Naomi Poulton, Elizabeth Waechter
Special Contributor: Nick Nuttall
Design: Sharon Chemaj
Production: UNEP/DCPI
Printed by Progress Press, Malta
Front cover photograph

لا تعكس محتويات هذه المجلة بالضرورة وجهات نظر أو سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المحررين، كما أنها لا تعتبر بمثابة سجل رسمي. ولا تنطوي التسميات المستخدمة والمعروض ضمناً على تعبير عن أي آراء لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأي شكل من الأشكال بخصوص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو سلطاتها، أو بخصوص رسم حدودها أو تخومها.

كلوس توبفر
وكيل الأمين العام
للأمم المتحدة
والمدير التنفيذي
لبرنامج الأمم
المتحدة للبيئة

ظهرت خطة عمل البحر المتوسط إلى الحياة قبل ثلاثين سنة مضت لتساعد على تعزيز برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يضم حاليا ١٨ إقليما وأكثر من ١٤٠ دولة وإقليما ساحليين.

ومن بين أعمدة البرنامج "برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر برية" الذي يهدف إلى تخفيض تلوث محيطات العالم وبحاره من البر. ففي حين أن البحار والمحيطات تغطي أكثر من ٧٠ في المائة فحسب من كوكب الأرض، فإن سطح الأرض الذي يشغل حوالي ٣٠ في المائة من الكوكب ويعيش عليه البشر هو مصدر التهديد الرئيسي لصحتهم ورفاههم.

ويأتي زهاء ٨٠ في المائة من كل التلوث البحري النفطي من البر. ويوجد الآن ما يقدر بأنه ١٥٠ منطقة ميتة في محيطات العالم وبحاره، نتجت بالدرجة الأولى من جريان النفايات الزراعية وغيرها من النفايات ومن الانبعاثات الآتية من المصانع والمركبات الموجودة في البر.

وهذه هي الحالة التي تواجه البحر المتوسط، مثلما تواجه البحار الإقليمية الأخرى. ولذلك فإن من دواعي سروري أن هذا العام هو العيد الثلاثين لقيام خطة عمل البحر المتوسط، ويمكنني أن أقول صادقا أن برنامجنا للبحار الإقليمية وخطة عمل البحر المتوسط قد عادا إلى النشاط وأنهما أقوى وأكثر تركيزا مما كانا عليه لوقت طويل.

إن من شأن تدعيم برنامج البحار الإقليمية أن يساعد إلى حد كبير في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، التي اضطلع رؤساء الدول باستعراض سنواتها الخمس في نيويورك في أيلول/سبتمبر: فالمياه والتصحاح، مثلا، يتصلان مباشرة بالبيئة البحرية. كما أنه بالغ الأهمية للوفاء بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتعلق منها بقضايا من قبيل الصحة ومصائد الأسماك والمناطق البحرية المحمية.

والبحر المتوسط واحد من أكثر مناطق العالم تنوعا ثقافيا وازدحاما بالسكان. فمناخه الثري والمواتي جعله قبلة للاستقرار، في حين تتركز فيه ما يقل بالكاد عن ثلث السياحة الدولية.

كما أنه بحر خاص بتحدياته الفريدة. فمتوسط عمقه يبلغ ١٥٠٠ متر فحسب. وتستغرق المياه أكثر من قرن لتتجدد من خلال مضيق جبل طارق، ومعدلات البخر العالية نسبيا تجعله أكثر ملوحة من المحيط الأطلسي. وهو يربط ما بين الشواطئ الساحلية لبلدان في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يجعله معقدا من النواحي السياسية والاقتصادية والجغرافية، علاوة على كونه ذي طابع خاص ومتنوع بيئيا.

لقد كانت مبادرات خطة عمل البحر المتوسط منارة ومحددة لجداول الأعمال لكثير من البحار الإقليمية الأخرى. وقد قامت بدور رئيسي في إنشاء أكثر من ١٢٠ منطقة محمية وفي خلق أربع خطط عمل لحماية الأنواع المهددة بالخطر بما في ذلك فقمة الفيل والدلافين وخنازير البحر والسلاحف البحرية.

وقد أقيمت صلات قوية مع الهيئات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، ولجنة مصائد الأسماك العامة للبحر المتوسط.

كما أننا نقر، في إشادتنا بخطة عمل البحر المتوسط- واتفاقية برشلونه التي تعطي لعملها سلطة قانونية- بأن الكثير من أنشطتها لم يكن ليتيسر لولا الاستثمارات المالية من مرفق البيئة العالمية ذي مليارات الدولارات المتعددة. وإنني لآمل مخلصا أن تساند الحكومات تجديدا كاملا ومضمونا لموارد المرفق من أجل البحر المتوسط، والبحار العالمية بصفة عامة- والبيئة العالمية بأكملها.

وتشمل مشاريع مرفق البيئة العالمية القائمة والمعتزمة في المنطقة مشروع بحيرة أوهريد، ومخطط الأراضي الرطبة لبحيرة مانزالا، ومنتزه القلا الوطني، ومشروع إدارة الأراضي الرطبة، ومبادرة حماية موارد خليج قابس البحرية والساحلية. وتغطي المشاريع الأوسع نطاقا قضايا من قبيل التلوث النفطي، والمياه المشتركة وإدارتها، وتحديد "النقاط الساخنة" للتلوث الإقليمي وإزالتها، وصون المواقع البيولوجية الهامة في كافة أنحاء البحر المتوسط.

كما ساعد مرفق البيئة العالمية خطة عمل البحر المتوسط على ألا تضم يدها إلى أيدي وزارات البيئة فقط وإنما إلى أيدي وزارات وفعاليات أخرى وثيقة الصلة في المنطقة وساعد على النهوض بالشعور بالتملك الوطني لها ولاتفاقية برشلونه. إن مثل هذا الشعور بالتملك الوطني حيوي من أجل نجاح البحار الإقليمية في كل مكان على المدى الطويل ■

لقد تحقق

الكثير

جورج سوفلياس

يقيم مدى تقدم بلدان البحر المتوسط في حماية بحرها المشترك

تنتمي اليونان إلى المجموعة الأولى من البلدان التي وقعت واعتمدت اتفاقية برشلونه وخطة عمل البحر المتوسط في عام ١٩٩٥. واعترافاً بأهمية هذا الصرح منذ البداية، قدم بلدي ترشيحه إلى جانب بلدان أخرى في عام ١٩٧٩ لاستضافة وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط. وفي عام ١٩٨٢ اتُخذ القرار النهائي، وتم التوقيع على اتفاق الضيافة وانتقلت وحدة التنسيق من مقرها المؤقت في جنيف إلى مقرها الدائم في أثينا.

واليوم وبعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً غدت اتفاقية برشلونه وخطة عمل البحر المتوسط أكثر نشاطاً من أي وقت مضى. وأطرافها المتعاقدة وهم ٢٢ في مجموعهم كلهم من بلدان البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. إن قائمة الأنشطة والمبادرات والبرامج التي تم الاضطلاع بها أثناء تلك السنين الثلاثين مبهرة للغاية. وهي على سبيل المثال لا الحصر:

■ أُطلق برنامج رصد التلوث البحري والبحوث الخاص بالبحر المتوسط (MEDPOL) في عام ١٩٧٦ وكان بمثابة الجهد الإقليمي الأول لتقييم حالة التلوث في البحر المتوسط على نطاق إقليمي وبصورة منسقة وظل لسنوات يشكل "لب" الأنشطة على مستوى الاتفاقية. أما اليوم فقد تطور هذا البرنامج بالطبع ودخل مرحلته الرابعة.

■ وقد تم صياغة عدد من الصكوك الملزمة قانوناً والمواضيعية (بروتوكولات) حيث صيغت واعتمدت كما تم إنشاء ٦ مراكز أنشطة إقليمية في العديد من بلدان البحر المتوسط.

■ في عام ١٩٩٥، اعتمدت الأطراف المتعاقدة اتفاقية برشلونه المعدلة التي مُددت تغطيتها الجغرافية لتشمل المنطقة الساحلية والحوض المائي الأكثر نشاطاً عملياً من سابقه.

■ أضيف عدد من البروتوكولات الجديدة أو المعدلة منذ عام ١٩٩٥. وهي تكون البروتوكولات الستة والاتفاقية المعدلة الإطار القانوني لخطة عمل البحر المتوسط.

■ في عام ١٩٩٦ أنشأت الأطراف المتعاقدة لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة (MCSD)، وهي عبارة عن "مؤسسة تفكير" لخدمة خطة عمل البحر المتوسط. وأعضاؤها ممثلون للأطراف المتعاقدة وممثلون للمجتمع المدني، والمنظمات البيئية غير الحكومية، والسلطات المحلية والجهات الناشطة اجتماعياً واقتصادياً. وهيئة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي الكيان الإقليمي الوحيد التابع للأمم المتحدة (إلى جانب لجنة التنمية المستدامة في نيويورك) التي تتعامل مع قضايا التنمية المستدامة.

■ وقد انتهت هيئة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، في وقت متأخر جداً، أي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، من استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وهي وثيقة إطارية غير ملزمة ستكون بمثابة أساس الأنشطة المستقبلية. وقد اعتمدت الهيئة كذلك "ميثاق أثينا" كديباجة لها.

وتؤلف كل هذه الإجراءات إلى جانب مئات الاجتماعات وحلقات التدريب العملية والأنشطة والبرامج مثل خطط إدارة المناطق الساحلية (CAMP's)، والبرنامجين الأخيرين SAPMED وSAPBIO عدداً كبيراً من الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال تلك السنوات في إطار خطة عمل البحر المتوسط.

وقد تم تحقيق الكثير في منطقة البحر المتوسط خلال تلك السنوات بفضل خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونه، غير أن ما تحقق يعتبر أكثر — وأكثر بكثير - من مجرد مجموعة هذه الصكوك والأنشطة.

إنها تلك الروابط القوية التي قامت من خلال الطرق والحضارات المشتركة حول البحر المتوسط منذ قرون، أو حتى منذ آلاف السنين، هي التي تجعل البلدان والشعوب ذات الأديان المختلفة والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة تشعر بأنها تنتمي جميعاً إلى أسرة مشتركة "هي أسرة البحر المتوسط". وإن روح الزمالة هذه التي صقلت من خلال معارفنا أهل البحر المتوسط بأننا مرتبطون بمصير مشترك. وأنها لحقيقة أن في خطة عمل البحر المتوسط تجلس جميع البلدان — نامية ومتقدمة، كبيرة وصغيرة — حول طاولة واحدة على قدم المساواة وتعمل معاً من أجل بيئة أفضل للبحر المتوسط من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة. وهذا هو الجمال الكامن في خطة عمل البحر المتوسط ويجب علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ عليها وأن ننهض بها في المستقبل.

إن حماية البيئة هي عنصر أصيل الآن في الإطار الأوسع في التنمية المستدامة ويمثل الركن الثالث للنمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي. كما أن تحقيق الرخاء في إطار عالمي — لأجيال اليوم والأجيال المقبلة — لا يمكن أن يتحقق دون بذل جهد فوري ومنسق على صعيد الأعمدة الثلاثة. إن المفاهيم القديمة التي تقول بأن حماية البيئة شئ منعزل عن الفكرة العامة للتنمية أو، الأسوأ من ذلك إنها عقبة في طريق التنمية والرخاء، هي مفاهيم عفا عليها الزمن وتقادمت تماماً. فعلى العكس من ذلك نحن نعلم اليوم أن حماية البيئة تمثل عنصراً مهماً ووسيلة للتنمية والرخاء. وهذا يبدو أكثر جلاء في منطقة مثل منطقة البحر المتوسط التي تعتمد فيها السياحة وهي إحدى مواردها الاقتصادية الأساسية اعتماداً كبيراً على نوعية البيئة البحرية ومنطقتها الساحلية.

فهل أنجزت خطة عمل البحر المتوسط نجاحاً؟ وهل تقييم تلك السنين الثلاثين هو تقييم إيجابي؟ في رأينا أن الإجابة هي إيجابية جداً. فخطة عمل البحر المتوسط قد خلقت مجموعة كاملة من الصكوك القانونية والبرامج والتوصيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة وأسهمت إسهاماً عظيماً في حماية البيئة في منطقة البحر المتوسط. وقد ظهرت بعض الانتقادات في بعض الحالات التي تتعلق ببطء وتيرة التنفيذ أو درجته. فإذا كان الحال كذلك فإن ذلك يتعلق بالأطراف المتعاقدة أكثر مما يتعلق بخطة عمل البحر المتوسط التي هي على أي حال مجرد وسيلة تيسير أمام بلدان البحر المتوسط. وأنه لمن واجبنا كأطراف متعاقدة أن نضمن وجود أعلى درجة من تنفيذ المقررات التي نعتمدها بأنفسنا داخل نظام خطة عمل البحر المتوسط.

لقد لعبت اليونان أثناء تلك السنين دوراً مهماً على مستوى منظومة خطة عمل البحر المتوسط. وحقيقة أنها تتمتع بشرف استضافة الخطة ليزيد من مسؤولياتها على صعيد خطة عمل البحر المتوسط ويسند إليها دوراً خاصاً. فلقد شاركت اليونان بنشاط في جميع أنشطة خطة عمل البحر المتوسط وقد اتخذت كذلك عدداً من المبادرات سأذكر من بينها اثنتين فقط:

■ بادرت اليونان بتنظيم اجتماع استثنائي في أثينا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، لوزراء بيئة المبادرة الأوروبية المتوسطية. وقد تم خلالها اعتماد علاقة رسمية بين خطة عمل البحر المتوسط ويوروموود (Euromed) حيث انعكس ذلك في مقررات الاجتماع (إعلان أثينا).

■ اضطلعت اليونان في إطار مبادرة المياه الأوروبية — وهي مبادرة سياسية مهمة للغاية للاتحاد الأوروبي في مجال المياه — بمسؤولية عن مكون البحر المتوسط وسوف تنسق جميع أنشطة هذه المبادرة بالنسبة لجميع البلدان في الإقليم.

وأود أن أهنئ خطة عمل البحر المتوسط في اتفاقية برشلونه بعامها الثلاثين وأن أشدد مرة أخرى على التزامنا بالعمل مع جميع الأطراف المتعاقدة من أجل حماية بحرنا المشترك إلا وهو البحر الأبيض المتوسط.

وأوجه كلماتي الأخيرة إلى المنسق وإلى جميع موظفي وحدة التنسيق التابعين لخطة عمل البحر المتوسط الذين أود أن أؤكد لهم أنه يمكنهم الاعتماد على دعمنا المتواصل والنشط والودي ■

جورج سوفلياس هو وزير البيئة والتخطيط المادي والأعمال العامة، في اليونان

Amos Machaum/UNEP/Still Pictures

Pim Schalkarijik/Still Pictures

حلول

ملاحية

إفثيميوس إي متروبولوس يصف عقودا من الدعم لخطة عمل البحر المتوسط في مجال السلامة البحرية وتلافي التلوث

البحر المتوسط شريان هام للشحن التجاري حيث ينقل ٩٠ في المائة من بضائع العالم. ففي أي وقت تجد ٢ ٠٠٠ سفينة تجارية تعبر مياه هذا البحر. وينشأ نحو ٣٠ في المائة من حجم التجارة الدولية المحمولة من موانئ هذا البحر أو تتجه إليه، وأن ٢٨ في المائة من عمليات نقل النفط المحمولة بحرا في العالم تعبر هذا البحر، حيث يصل عدد السفن العابرة له ٢٠٠ ٠٠٠ سفينة سنويا.

وتستكمل الغالبية العظمى من هذه الرحلات بصورة سليمة تتسم بالكفاءة ودون إضرار بالبيئة البحرية. وقد كانت عمليات الشحن تمثل شكلا آمنا ومضمونا وصديقا للبيئة من أشكال النقل، وقد تحسن أداؤه بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى عمل دول العلم والميناء والدول الساحلية في تنفيذ التدابير التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية بما في ذلك الاتفاقيات والبروتوكولات ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية والممارسات الموصى بها التي تغطي بعض الأمور مثل تصميم السفن وبنائها وتجهيزها بالمعدات، وكفاءة الملاحين وإدارة السلامة وحماية البيئة البحرية وتعويض ضحايا حوادث التلوث وتطبيق نظام شامل للأمن البحري للسفن والشركات ومرافق الموانئ.

وقد أصبحت المنظمة البحرية الدولية، بفضل ما تقوم به من أعمال في تلافي، والحد من، التلوث البحري بواسطة السفن، شريكا طبيعيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية المحيطات العالمية في سياق برنامج البحار الإقليمية. والبلدان الواحدة والعشرون المطلة على البحر المتوسط – والتي تشترك في خطة عمل البحر المتوسط – أطراف متعاقدة في اتفاقية برشلونه، كما أنها جميعا دول أعضاء في المنظمة البحرية الدولية. كذلك فإن جميع البلدان فيما عدا بلد واحد هى أطراف متعاقدة في الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحار التابعة للمنظمة البحرية الدولية. وجميع هذه البلدان باستثناء ثلاثة، أطراف متعاقدة في اتفاقية منع التلوث البحري، ماربول ٧٣/٧٨.

والواقع أن الشحن بحكم طبيعته صناعة دولية تتطلب معايير وقواعد متفق عليها دوليا. ويكتسي التعاون والمشاركة على المستوى الإقليمي أهمية في تنفيذ هذه المعايير التي هي أهداف رئيسية في برنامج التعاون التقني العالمي في المنظمة البحرية الدولية. وتساند المنظمة البحرية الدولية بصورة كاملة برنامج البحار الإقليمية وتشعر بالاعتزاز لمشاركتها في هذا البرنامج منذ بدايته.

وكانت المنظمة البحرية الدولية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الإدارة التقنية والإدارية للمركز الإقليمي للاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط منذ إنشائه – والذي كان في بدايته مركزا إقليميا لمكافحة التلوث النفطي في البحر المتوسط في مالطة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦.

وهذا هو أول مركز إقليمي من نوعه في العالم في إطار برنامج البحار الإقليمية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتمثل مهمته الأصلية في مساعدة الدول الساحلية في البحر المتوسط على تنفيذ بروتوكول

اتفاقية برشلونه المتعلق بالتعاون في مكافحة التلوث الناشئ عن النفط وغير ذلك من المواد الضارة في حالات الطوارئ في البحر المتوسط. وقد تم منذ ذلك الوقت إدراج بعض عناصر هذا البروتوكول في الاتفاقية الدولية بشأن التأهب لمواجهة التلوث النفطي والاستجابة له والتعاون لدى المنظمة البحرية الدولية وهي الاتفاقية التي اعتمدت في ١٩٩٠ والتي تنص على ضرورة أن يحاول الأطراف إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية لتعزيز قدرتها على الاستجابة للحوادث الكبيرة.

وقد وضع المركز الإقليمي للاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط، والذي يموله الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط على أساس أربعة خطوط رئيسية: نشر المعلومات؛ تدريب الموظفين؛ المساعدة في وضع خطط الطوارئ وتيسير التعاون في حالات الطوارئ.

وعندما بدأ هذا المركز أعماله لم يكن هناك سوى عدد قليل من بلدان البحر المتوسط التي يعتقد أن لديها الوسائل للاستجابة للانسكابات النفطية. والآن فإن البحر مستعد تماما للتعامل مع حوادث التلوث، ولا سيما الانسكابات النفطية. وقد وضعت خطط طوارئ شبه إقليمية فيما بين البلدان المتجاورة، بما في ذلك خطة راموجيبول لبحر ليجوريا (فرنسا وموناكو وإيطاليا) وخطة ليون لخليج ليون (أسبانيا وفرنسا) وخطة جنوب شرق البحر المتوسط (قبرص ومصر وإسرائيل). وثمة خطة أخرى لمنطقة جنوب غرب البحر المتوسط (الجزائر والمغرب وتونس) سوف تبدأ العمل اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وقد تم تعديل أهداف المركز الإقليمي للاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط ووظائفه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ليبرز دوره الجديد المتوخي في البروتوكول المعني بالتعاون في تلافي التلوث من السفن وفي حالات الطوارئ، مكافحة التلوث في البحر المتوسط الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسوف يتم توسيع نطاق النشاطات في المستقبل لتركز على توفير وإنشاء وتشغيل مرافق الاستقبال في البحر المتوسط وتعزيز التعاون الإقليمي في مراقبة دول الميناء ورصد التلوث البحري من السفن والإنفاذ الأكثر صرامة لأحكام ماربول ٧٣/٧٨. وسوف يكون التركيز على المستوى الوطني على مساعدة الدول في إنشاء وتشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ لاستقبال النفايات التي تحدثها السفن ومساعدة تلك التي تواجه صعوبات في التصديق على اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة وتنفيذها وإنفاذها.

إنه بالطبع دور واسع وطموح، إلا أنه الدور الذي يعكس أهداف الدوائر البحرية الأوسع نطاقا وجميع الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية في تحقيق أهداف هذه المنظمة في الوصول إلى عملية شحن أكثر أمانا وأكثر ضمانا وأكثر كفاءة فوق بحار نظيفة مع التركيز بصورة محددة على البحر المتوسط. وحيث أن خطة عمل البحر المتوسط تحتفل بذكراها الثلاثين، فإننا نستطيع أن نعتمد على التعاون الإقليمي الممتاز الذي تحقق ونتطلع إلى تحويل البروتوكول الجديد إلى إجراءات عملية سوف تؤدي إلى الحد من التلوث من النشاطات ذات الصلة بالنقل البحري بصورة كبيرة ■

إفثيميوس إي. متروبولوس هو الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية.

Reinhard Janke/Still Pictures

Juan M. Pinto/UNEP/Still Pictures

عملية

الشراكة

يقوم **ستافروس ديماس** بوصف الكيفية التي أصبح الاتحاد الأوروبي بفعلها، بعد ثلاثين عاما من التعاون الإقليمي، أكثر التزاما من ذي قبل بالتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط

لقد كانت البلدان المحيطة بحوض البحر المتوسط متوحدة على الدوام في قدر مشترك بفعل ما يربطها من بحر مشترك. لقد كان للصفات البيئية الفريدة لهذا البحر، أكبر بحر أوروبي- بتنوعه البيولوجي الثري، وظروفه المناخية المعتدلة المنتظمة، وقممه البيولوجية ومشاهده الطبيعية الساحلية المخصوصة- دور أساسي في تشكيل التاريخ الأوروبي. وتعتبر منطقة البحر المتوسط، بفضل هذا البحر، واحدة من أقيم مناطق العالم وأكثرها تعرضا للتضرر أيضا.

كانت ثلاثة من بلدان البحر المتوسط- قبرص ومالطة وسلوفينيا- من بين الدول الأعضاء العشر الجديدة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. وقد طرح الاتحاد الأوروبي، في مسعى لخلق "حلقة أصدقاء" حقيقية حول حدوده الخارجية الجديدة، "سياسة جوار أوروبية" جديدة، يمكن أن تبني على التعاون الوثيق القائم في منطقة البحر المتوسط.

لقد أصبحت اتفاقية برشلونه لعام ١٩٧٥ واحدة من أنجح الاتفاقيات البيئية الإقليمية في العالم- وبخاصة في الوقت الحالي حيث تنطوي تماما على مفهوم التنمية المستدامة. ومن المقرر أن يعتمد قريبا إنجاز رئيسي آخر هو "استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة". ويعمل الاتحاد الأوروبي باستمرار في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف على تشجيع بلداننا الأطراف في المنطقة على التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الرئيسية وتنفيذها.

ولقد وُقعت الشراكة الأوروبية- المتوسطية بعد عشرين سنة، وفي برشلونه أيضا. وهي تشكل، وكثيرا ما تسمى "عملية برشلونه"، إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء من جنوبي البحر المتوسط. وقد قام الاتحاد من خلالها بدعم الإجراءات الرامية إلى تحسين بيئة البحر المتوسط، بما في ذلك مشاريع إقليمية ممولة في إطار برنامج العمل البيئي القصير والمتوسط الأجل، وهو الأساس المشترك لتوجيه وتمويل السياسات البيئية.

لقد استثمر تمويل جم في قطاع المياه والمشاريع الحضرية والإقليمية ذات الصلة من خلال برامج وطنية لوكالة تنمية بيئة البحر المتوسط، وهي الأداة المالية الرئيسية للشراكة، التي ارتبطت بما مجموعه ٤٥٨ ٥ مليون يورو في برامج التعاون ومشاريعه وأنشطة الدعم الأخرى في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣. كما استفادت مشاريع بيئية كثيرة من قروض منخفضة الفائدة من بنك الاستثمار الأوروبي، الذي خلق أسرع الشبكات المالية الإقليمية توسعا ألا وهي مرفق الاستثمار والشراكة الأوروبي- المتوسطي.

وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات في العقد الماضي، فلا يزال يتوجب معالجة تحديات جمة لكفالة الحماية البيئية للبحر المتوسط والتنمية المستدامة للبلدان الواقعة حول شواطئه. فمناطقه الساحلية والحياة البرية فيه مهددتان من جراء التنمية السياحية غير المحكومة والتلوث، مثلما يحدث من من مياه المجاري غير المعالجة والنفط والتصريفات السمية. والتنوع البيولوجي مهدد من الأنواع الانتشارية وتجريف قاع البحار. كما تتعرض الحياة البرية للخطر بفعل صيد الأسماك غير المحكوم في كثير من البلدان.

وسيقوم مؤتمر قمة استثنائي للشراكة الأوروبية المتوسطية يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ببحث وتقييم ما حدث حتى الحين من إنجازات في سياق عملية برشلونه، والاتفاق على الأولويات بالنسبة للمستقبل. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية مشروعا جديدا طموحا لإزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد قام الاتحاد الأوروبي مؤخرا، بموجب سياسة الجوار الأوروبي، بإجراء مفاوضات ثنائية حول خطط عمل وطنية مع شركائه في البحر المتوسط تشمل التعاون في أسلوب الإدارة البيئية، وتحسين التشريعات البيئية وتنفيذها، والنهوض بالتعاون البيئي العالمي والإقليمي. وتنص الخطط على أنه ينبغي أخذ مبادئ التنمية المستدامة في الاعتبار في التعاون الإنمائي مع القطاعات الأخرى لاقتصادات البلدان الأطراف. وسيقدم تنفيذ هذه الخطط الثنائية مساهمة هامة في تحسين بيئة البحر المتوسط.

كما أن ثمة حاجة إلى عمل على الصعيد الإقليمي، وتتطلع المفوضية إلى خطة عمل البحر المتوسط كشريك هام في هذا الصدد. ويقوم الجانبان بوضع برنامج عمل مشترك، حسبما أوصى به المؤتمر الأخير للأطراف في اتفاقية برشلونه، يركز بشكل متزايد على التنفيذ الفعلي للاتفاقية بالتعاون مع المفوضية الأوروبية.

وستتعاون خطة عمل البحر المتوسط، بموجب برنامج العمل المشترك، في تنفيذ تلك الجوانب من برنامج العمل البيئي السادس للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٢-٢٠١٠ التي تمثل أهمية خاصة لمنطقة البحر المتوسط أو يكون لها علاقة وثيقة بها. ويشمل ذلك استراتيجية المفوضية المواضيعية العالمية للبيئة البحرية، وتوسيع آفاق التعاون التقني في مجالات من قبيل الوقاية من الحالات الطارئة في البحر، وتطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الموائل والطيور في البيئة البحرية.

إن الاتحاد الأوروبي أكثر التزاما من ذي قبل بالنهوض بالمزيد من التنمية المستدامة في البحر المتوسط. وفي هذا الصدد، ستظل خطة عمل البحر المتوسط تمثل حجر الأساس في شراكته مع بلدان المنطقة ■

ستافروس ديماس هو المفوض الأوروبي لشئون البيئة

العمل في تناسق

ستيجان كيكس ينظر إلى الوراء ثلاثين عاما لوصف الكيفية التي بدأت بها بلدان البحر المتوسط معالجة مشكلات بحرها المشترك ووضع سابقة يحتذى بها العالم

لقد شهدنا وحققنا تغييرا في بيئة البحر المتوسط في زمن حياة معظم الناس الذين على قيد الحياة اكبر مما كان يحدث خلال القرون العديدة الماضية. وقد كان التغير في بدايته متدرجا، بل غير منظور تقريبا، وكان يبدو حميدا، إلا أنه أصبح من الواضح في أواخر الستينات إن وتيرة هذا التغير قد تسارعت مع حدوث بعض النتائج غير المرغوبة.

فالشواطئ التي كانت نقية في السابق أصبحت غارقة في أتربة ناجمة عن النفايات المهجورة والعائمة. وظهرت بقع الزيت وكور القطران بصورة أكثر وتيرة. وكانت الكميات المتزايدة من النفايات الصناعية والصرف الصحي غير المعالج التي أطلقت في البحر تؤذي المشاعر وتهدد صحة الإنسان والحياة البحرية. وقد عزي تناقص مصيد الصيادين إلى التلوث. وكانت التنمية الصناعية الساحلية والحضارية والسياحية تنتشر وتغير من المناظر الطبيعية الساحلية التقليدية للبحر المتوسط. وتحدث العديد من السكان عن تسمم البحر المتوسط، بل وتنبأ البعض منهم بموته في غضون بضعة عقود.

ولم يمض وقت طويل حتى أدرك العلماء والسياسيون والجمهور العام أنه يتعين مواجهة هذه المشكلات دون تأخير كبير حتى يمكن منع المزيد من التدهور في بيئة البحر المتوسط وعلاج الأضرار التي حدثت بالفعل. كما أصبح واضحا أن العمل المنسق من جانب جميع بلدان البحر المتوسط سوف يكون ضروريا لمعالجة معظم المشكلات التي تم تحديدها.

واضطلعت فرنسا وإيطاليا ومالطة، بدعم كبير من منظمة الأغذية والزراعة، بدور كبير في تمهيد الطريق أمام الإجراءات البيئية التي تشمل البحر المتوسط بأكمله. وابتداء من أوائل سبعينات القرن الماضي، عقدت العديد من المشاورات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لإعداد هذا العمل.

وحاول االعلماءوالتقنيون والمديرون اكتشاف ما كان عليه الوضع من سوء فعلي، وما هي الأسباب التي أدت إلى المشكلات الرئيسية، وما هي أكثر الحلول عملية. ولم تكن هذه المهمة سهلة، وذلك أساسا نتيجة لنقص المعلومات الموثوق بها والبيانات والخبرات لدى معظم بلدان البحر المتوسط.

ولم تكن مهمة السياسيين أقل صعوبة، وكان عليهم أولاً تبديد المخاوف الأولية من جانب البلدان الأقل نموا من أن اتفاقا بشأن السياسة المشتركة لحماية بيئة البحر المتوسط يهدف إلى وقف خططها الإنمائية.

وكان الاتفاق على المشاركين المحتملين في الجهد المشترك لحماية البحر المتوسط حجر عثرة رئيسية أخرى. فكان من بين المشكلات الرئيسية البت فيما إذا كان ينبغي ضم البحر الأسود إلى العمل المقرر. وكانت مشكلة أخرى تتمثل في إقناع جميع الدول الساحلية للبحر المتوسط بالمشاركة بصرف النظر عن خلافاتها الأيديولوجية والسياسية.

وأعطت اتفاقية استكهولم لعام ١٩٧٢ بشأن البيئة البشرية وقدوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعقابها قوة دفع إضافية للاستعداد للعمل. وانضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الجهود التي تبذلها بلدان البحر المتوسط في برنامجه الرئيسي الأول حيث قدم دعمه السياسي والتقني والمالي الكامل لعمليات التحضير ثم أصبح بسرعة الآلية المؤسسية الرئيسية التي تقوم بقيادة وتنسيق العمل.

وقد تم التوصل إلى اتفاق، من خلال المشاورات التي عقدت في أعقاب مؤتمر استكهولم، على قصر النطاق الجغرافي للعمل المقرر على البحر المتوسط نفسه مع موافقة جميع الدول الساحلية في الإقليم على المشاركة. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن النطاق التقني للعمل، وهو العمل الذي سوف ينظم وفقا للخطوط التي أوصى بها مؤتمر استكهولم لخطة العمل العالمية التي اعتمدها.

وفي أوائل ١٩٧٥، كان الوقت قد حان لإضفاء الطابع الرسمي على نتائج هذه المشاورات. وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظيم مؤتمر حكومي دولي رفيع المستوى لعمل ذلك. وقد عقد هذا المؤتمر في برشلونه. واعتمد الممثلون الحكوميون الذين حضروا المؤتمر خطة عمل إقليمية مفتوحة العضوية تتألف من ثلاثة "فصول" رئيسية هي التقييم البيئي والإدارة البيئية وتدابير الدعم. ودعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تنسيق تنفيذها.

وبعد ذلك بعام، وفي نفس المدينة، اعتمدت هذه البلدان اتفاقا إقليميا ملزم قانونا يعرف عادة باتفاقية برشلونه، يوفر إطار قانونيا لخطة العمل. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في غضون سنتين، وهو إنجاز بارز بكل المعايير، حيث يمثل عزم بلدان البحر المتوسط على حماية بحرها.

وقد أصبح نجاح مبادرة البحر المتوسط بسرعة معروفا على نطاق واسع، وجرى العمل على منواله باعتباره نموذجا مفيدا للتعاون الإقليمي من خلال سلسلة من المبادرات المماثلة في البحار شبه المغلقة أو البحار الإقليمية التي تعاني من مشكلة واضحة تتطلب تعاونا إقليميا في حلها ■

شغل ستيجان كيكس منصب أول منسق لبرنامج خطة عمل ***البحر المتوسط*** *كما شغل منصب مدير* ***برنامج*** *المحيطات والمناطق الساحلية* ***التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة***.

Lorraine Adams/UNEP/Still Pictures

رصد بيئة البحر المتوسط

خوان ألبيجاين وإيفا جارناكو يقدمان تقديراً لما أضحى معلوماً عن حالة التلوث الكيميائي في بيئة البحر المتوسط ويحددان الثغرات القائمة في المعرفة بهذا الشأن والتي ينبغي سدها

يخضع البحر المتوسط لضغوط لا يستهان بها من جراء الأنشطة البشرية التي يتم إجراؤها في حوضه. ومن المسلم به أن تحضرّ المناطق الساحلية، والأنشطة الصناعية والأعمال الزراعية المكثفة، والموانئ وعمليات الشحن هي القوى المحركة الرئيسية لحدوث تلوث البيئة البحرية، مما يهدد بإلحاق الضرر بالموارد الطبيعية. وقد اتخذت إجراءات منذ اعتماد اتفاقية برشلونه وخطة عمل حوض البحر المتوسط للارتقاء بمستوى المعرفة فيما يتعلق بمصادر الملوثات في البحر ومآلها.

ويشكل رصد المصادر وتركيزات الملوثات في البيئة وتأثيراتها في البحر المتوسط حجر الزاوية في برنامج رصد تلوث بيئة البحر المتوسط (MEDPOL)، عنصر التقييم البيئي لخطة عمل البحر المتوسط. ويغطي برنامج رصد بيئة البحر المتوسط المعادن الثقيلة (الزئبق والكادميوم بصورة رئيسية) والهيدروكربونات المهلجنة (مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ومادة الـ دي.دي.تي بشكل رئيسي) الموجودة في الكائنات الحية في المنطقة البحرية، والهيدروكربونات البترولية الموجودة في مياه البحر. وقد وضعت قاعدة بيانات مزودة بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ من البيانات وبما يزيد عن مائة من التقارير الفنية، وذلك بهدف تقييم حالة التلوث بمختلف المركبات مثل المعادن الترة، والهيدروكربونات البترولية والمركبات العضوية الهالوجينية والمركبات العضوية القصديرية والمركبات العضوية الزئبقية وما إلى ذلك. ويعمل التقريران الفنيان كلاهما على تقييم مستوى التركيزات في البيئة والتأثيرات البيولوجية وقد حددا البقع الساخنة والمناطق الحساسة — ووفرا بذلك أدوات تشخيصية ومصدراً قيماً للمعلومات.

واستناداً إلى ما هو متوافر من بيانات، يبدو أن التلوث يتمركز محلياً في سواحل البحر المتوسط ويقترن بالتصريفات الواردة من المناطق الحضرية والصناعية ومن الأنهار، والتي تعتبر ذات خطورة بوجه خاص في المرافئ والبحيرات الضحلة الساحلية. ومع ذلك ينتشر التلوث الكيميائي أيضاً على امتداد الحوض ويمكن ربطه بترسب الملوثات من الغلاف الجوي (مثل الزئبق والزنك) والمدخلات الواردة من النقل البحري (مثل النفط).

وقد لوحظت اتجاهات تناقصية في مبيدات الآفات العضوية المكلورة (مثل مادة الـ دي.دي.تي واللينديين) في المناطق البحرية اللاأحيائية والأحيائية خلال العشرين سنة المنصرمة، مما يتوافق مع ما يفرض على إنتاجها واستخدامها من قيود تنظيمية. وعلى النقيض من ذلك، تبقى مستويات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs) والهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAHs) ثابتة إلى حد ما في أماكن عدة، مما يدل على ثبات مصادر نشوئها في المنطقة، الأمر الذي يستدعي إدارة مدخلاتها بصورة أفضل.

أما الزئبق والنحاس والرصاص والزنك فهي الملوثات غير العضوية الرئيسية التي تصل إلى البحر المتوسط، وعموماً، تفوق مستويات تركيزها تلك السائدة في بحار أوروبية أخرى، لكنها تنشأ في بعض الحالات عن عمليات طبيعية جارية في المنطقة ولا تظهر اتجاهات محددة بمرور الزمن.

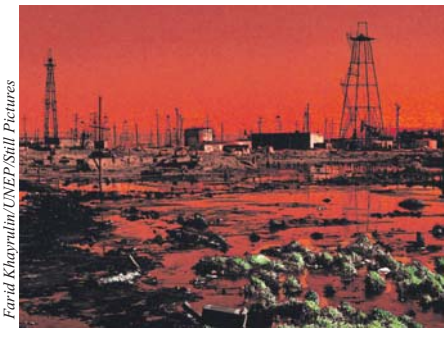

Farid Khayrulin/UNEP/Still Pictures

وقد تمت أعمال رصد للكائنات الحية (اللافقاريات، الفقاريات وطيور البحر) في جميع الأحواض، مع التشديد بوجه خاص على الشمالية منها. وتبين النتائج تراكماً أحيائياً للملوثات التي تمت دراستها. وعلاوة على ذلك، تظهر دراسات الاستجابات الأحيائية المميزّة في الصدفيات ذات المصراعين وأسماك القاع في مناطق ساحلية معينة تأثيراً يمكن أن يكون مرتبطاً بمجموعة واسعة من الملوثات. كما لوحظ انتشار ذكور رخويات ناقصة النمو جنسياً على نطاق واسع، مما يدل على التأثيرات الناجمة عن ثلاثي البيوتلتين (TBT).

وقد نفذت أنشطة الرصد لفترة طويلة من الزمن، بيد أننا لم نتوصل بعد إلى معرفة شاملة بحالة التلوث في بيئة البحر المتوسط. فثمة ثغرات بارزة في البيانات الجغرافية ولا سيما في الأحواض الجنوبية والجنوبية الشرقية، وثمة افتقار إلى توافق في الاتجاهات المتعلقة بالزمن. كما أن البيانات المتعلقة بالملوثات الآخذة في الظهور والعوامل التي تسفر عن اختلال وظائف الغدد الصماء، تعتبر بيانات محدودة للغاية.

أما ربط الرصد بالقرارات المتعلقة بالسياسات فما يزال في مراحله المبكرة. فكل برنامج بيئي للرصد وجمع البيانات يرمي إلى توفير معلومات موثوقة وذات صلة وحديثة بطريقة متماسكة وذلك لدعم التقييمات وتوعية المديرين وراسمي السياسات في مجال البيئة.

ويتطلب تنفيذ نهج قائم على أساس النظام الإيكولوجي لإدارة بيئة البحر المتوسط تقييماً للجودة البيئية وإجراء تحليل للضغوط البيئية. وينبغي لهذا التحليل أن يأخذ في الاعتبار الأنشطة البشرية التي تفضي إلى فرض ضغوط على البيئة. أما مؤشرات هذه الضغوط فهي: المدخلات المباشرة وغير المباشرة؛ التخلص من النفايات الصناعية والمترلية؛ التصريفات في الأنهار؛ تصريفات التشغيل والتصريفات العرضية الناجمة عن أنشطة الشحن البحري؛ وإنبعاثات وترسبات الغلاف الجوي وانتشار المدخلات (مثل النفض من الأراضي المزروعة).

وتظل بعض الشكوك تراوح مكانها فيما يتعلق بكميات التركيز الواردة من الأنهار ومن الغلاف الجوي ومصادر الانتشار — وفيما يتعلق بكيفية تغيرها خلال السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، قد تسفر التغيرات التي تطرأ على حالة البيئة عن تأثيرات لا يمكن عزوها إلى أصل المشكلة. وتعتبر مؤشرات تقييم النوعية البيئية — مثل معايير النوعية البيئية، والتركيزات الأساسية والمرجعية، ومعايير تقييم السموم البيئية والمؤشرات المرجعية الإيكولوجية — أموراً ضرورية ولا يزال من المتوجب تطويرها من أجل صالح بيئة البحر المتوسط.

إن المناطق الساحلية لبلدان حوض البحر المتوسط هي إحدى أهم وأثمن دعائمها حالياً وفي المستقبل، ولذا ينبغي للأطراف المتعاقدة بذل قصارى جهدها لضمان إدارتها السليمة والمستدامة. وينطوي هذا ضمناً على إنفاذ نظام رصد فعال في المنطقة من أجل الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي البحري، إلى جانب الاستخدام البشري المناسب له وذلك لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة ■

خوان ألبيجاين، متخصص في الكيمياء البيئية لدى المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، برشلونه، إسبانيا، وإيفا جارناكو من العلماء الأقدم في مجال علوم النوعية البيئية للمركز المعني بالبيئة، ومصائد الأسماك وعلم تربية المائيات، المملكة المتحدة.

جوانب القوة

ومواطن الضعف

مايكل سكولوز يقيّم خطة عمل البحر المتوسط- برنامج الأمم المتحدة للبيئة من منظور المنظمات غير الحكومية

تعتبر خطة عمل البحر المتوسط في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اتفاقية برشلونه مسألة خلق رؤية وحماس والتزام وقوة دفع لجيل أوائل السبعينات الذي وضع البيئة على جداول الأعمال السياسية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وأسفرت الموجة الثانية من التصور المتفائل — للتنمية المستدامة — عن تعديل اتفاقية برشلونه عام ١٩٩٥، مع توسيع نطاقها وإدراج بروتوكولات جديدة وإنشاء لجنة التنمية المستدامة للبحر المتوسط، وهي جهاز يضطلع بدور استشاري أساسي ويتمتع بأهمية سياسية رمزية قوية.

وتتسم الموجة الثالثة، وهي المرحلة الحالية التي بدأت مع مؤتمر قمة جوهانسبرغ بالتغيرات السياسية والاقتصادية الجوهرية في الإقليم، والتي ترتبط في معظمها بالمحاولات التي تجري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوجهات السياسية الجغرافية العامة. وقد انضمت ثلاثة بلدان أخرى من بلدان البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي مؤخرا، مما أدى إلى زيادة الأطراف المتعاقدة من الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية إلى ثمانية أطراف.

ولذا فإن من المفيد فحص جوانب القوة ونقاط الضعف في المنظمة لإيجاد الوسائل الرامية إلى تحسين أدائها وجعلها أكثر فعالية واستدامة.

جوانب القوة والإمكانيات

١ - تسد خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فجوة قائمة. فهي الاتفاقية الوحيدة للبحر المتوسط التي تجمع بين بلدان الشمال والشرق والجنوب وجميع بلدان الإقليم. وهي تفعل ذلك على أساس أكثر موضوعين توحيدا للجهود، وهما البيئة والتنمية المستدامة.

٢ - أن لديها مراكز إقليمية موزعة توزيعا متوازنا تغطي المسائل التي تعكس الاهتمامات الخاصة للبلدان وأصحاب المصلحة.

٣ - تعاون المنظمات غير الحكومية والشراكات مع المجتمع المدني داخل هذه الخطة يتسم بالتطور الشديد.

٤ - تمثل لجنة التنمية المستدامة للبحر المتوسط خطة مبتكرة ومتطورة تلبي الحاجة إلى لجنة إقليمية للتنمية المستدامة وتتوافق مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وغير ذلك في إطار اتفاقية برشلونه.

٥ - ارتباطها ونصوصها المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والجهود الحقيقية للتعاون والمشاركة في خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في برامج وعمليات الاتحاد الأوروبي مع ضمان جزء من الأموال.

٦ - عضوية الأطراف المتعاقدة القوية من الناحية الاقتصادية التي يمكن أن توفر الدعم الكبير للأمانة والمراكز الإقليمية.

٧ - توفير منبر هام لفهم القضايا البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة الرئيسية بروح إيجابية في الإقليم.

نقاط الضعف والتحديات

١ - تستند، مثل جميع اتفاقيات الأمم المتحدة، إلى الامتثال الطوعي دون جزاءات أو عقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بها أو يوفون بالتزاماتهم.

٢ - نقاط الضعف في البلدان المتعاقدة من حيث البنية الأساسية في الوسائل والموارد البشرية المتوافرة تنعكس في بطء التقدم ونقص الإنجازات في بعض جوانب الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٣ - نقاط الضعف في عمل المجتمع المدني في كثير من مدن البحر المتوسط نتيجة لنقص الأسلوب الديمقراطي وانعدام ثقافة المنظمات غير الحكومية ونقص الوسائل الرئيسية، مما يؤدي إلى الحد من الضغوط على الحكومات لتنفيذ التزامات اتفاقية برشلونه.

٤ - القضايا الصعبة والمجردة في جداول أعمالها لا تكتسب قدرا كبيرا من اهتمام الجمهور والتغطية الصحفية.

٥ - العجز في التعليم والمعلومات ما زال قائما على المستويين القطري والمحلي.

٦ - هناك الصعوبات التي تواجه الأمانة في توجيه المعلومات المنتظمة والمهمة بصورة فعالة مما أدى إلى حدوث نقص نسبي في الرؤية.

٧ - اعتماد اتفاقية برشلونه على الحكومات المتعاقدة فقط من خلال وزارات البيئة مع بعض المدخلات من وزارات الشؤون الخارجية دون أية أطراف أخرى مما يقلل من وزنها السياسي.

٨ - سيطرة البلدان على لجنة التنمية المستدامة للبحر المتوسط، بنفس الأشخاص الذين يشكلون جهات الاتصال في كثير من الأحيان بالاتفاقية وبروتوكولاتها، يهبط بها إلى مستوى الفريق العامل ويحد من إمكانياتها.

٩ - يؤدي الاتحاد الأوروبي وأعضائه بالإضافة إلى العديد من الأطراف الأخرى في الاتفاقية التي تأمل في الانضمام وغيرهم من الأطراف التي لها صلة ثنائية خاصة مع الاتحاد إلى تحويل أهميتها الشاملة نحو مراعاة تشريعات ومعايير الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت يكون التقدم أكثر بطئا في المجالات التي ليس للاتحاد الأوروبي فيها أية تشريعات خاصة، ولذا فإن هناك علاقات دينامية بين أولويات الاتحاد الأوروبي ومستوى التنفيذ في الإقليم بأكمله.

١٠- تتبع تفاعلات المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان الأولويات الشمالية، وإن كان ذلك أقل وضوحا في الاتحادات مثل الشراكة العالمية بشأن المياه والبحر المتوسط.

١١ - تنشأ مشكلة عملية بصورة حتمية عن المدى الواسع من اختصاصات خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي سيتم تغطيتها (ولا سيما التنمية المستدامة في جدول الأعمال) دون وسائل كافية أو دعم كاف بواسطة الأجزاء غير البيئية من الحكومات و من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كذلك.

١٢- إن حقيقة أن إقليم البحر المتوسط ليس من أقاليم الأمم المتحدة يزيد من تفاقم هذه المشكلات.

والتحدي الماثل الآن هو تحويل معظم نقاط الضعف الظاهرة إلى مزايا. ويمكن أن تساعد المنظمات غير الحكومية بدرجة كبيرة في هذا المجال نتيجة لما تتمتع به من مرونة وانتشار واسع ورأسي واستمرارية العمل الذي تقوم به. وينبغي استخدام خبرات الاتحاد الأوروبي وموارده وجوانب قوته بصورة سليمة وفعالة بواسطة خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأطراف المعنية والشركاء في اتفاقية برشلونه دون أن تفقد استقلالها وطابعها.

وينبغي تدعيم قدرة المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، على العمل بتقديم الدعم المؤسسي والمادي. فإذا أصبح المجتمع المدني قويا، يستطيع أن يروج لاستراتيجية البحر المتوسط الخاصة بالتنمية المستدامة وتنفيذ اتفاقية برشلونه وبروتوكولاتها من خلال التدريب والرصد ومن خلال نشر الرسالة المتفائلة لصنع القرار المنتج والمبدع بالتعاون مع السلطات والمجتمع المدني في مختلف أنحاء الإقليم ■

البروفسور مايكل سكولوس هو رئيس مكتب معلومات البيئة والثقافة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط، ورئيس الشراكة العالمية بشأن المياه والبحر المتوسط.

Jochen Tack/Still Pictures

كيف بدأ

كل ذلك

يتناول **سيرج انطوان** منشأ اتفاقية برشلونه ويتتبع الثلاثين سنة من التعاون في منطقة البحر المتوسط التي أعقبت ذلك

لقد مر بالفعل ثلاثون عاماً، ويبدو الأمر كما لو كان قد حدث بالأمس فقط. ففي عام ١٩٧٢، كان مؤتمر استكهولم، وهو أول مؤتمر قمة عالمي بشأن البيئة قد عقد. وما أن انتهى هذا المؤتمر حتى بدأ أمينه العام موريس سترونج بالإعلان عن قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسألني ما هي المبادرات التي يمكن اتخاذها. وأجبت دون تردد: البحر المتوسط، ربط البيئة بالتنمية والتخطيط. وحتى ذلك الوقت، كانت هذه المنطقة شاسعة الأرجاء التي تضم ٢٠ بلداً ساحلياً تقسمها المؤسسات الدولية بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، على الرغم من أن بعض أصوات الرواد من أمثال جاك ايف كوستو أو اليزابيث مان بورجيز تسترعي الأنظار إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة مليئة بالموارد الثمينة وتتعرض بحارها وتراثها المشترك للضعف والمخاطر.

وفي عام ١٩٧٤، التقى نائب سترونج، بيتر ثاتشر بي لتحويل الفكرة إلى عمل. ودعا إلى عقد مؤتمر المفوضين في برشلونه عام ١٩٧٥ أعقبه مؤتمر آخر في ١٩٧٦ حضرته الدول ذاتها. وقد حققت البلدان المطلة على البحر المتوسط تقدماً جيداً مما دفع البرتغال (وهي دولة على المحيط الأطلسي) والاتحاد السوفييتي (البحر الأسود) إلى قرع باب الجماعة. فقد كانت الدولتان والولايات المتحدة تحضر الاجتماع بصفة مراقب، ولكن مشاركتها انتهت عند هذا الحد، فقد قررت بلدان البحر المتوسط إبقاء المسألة داخل الأسرة.

ولحسن الحظ، كانت مفوضية المجتمعات الأوروبية مشاركة ونشطة، ووافقت لأول مرة في تاريخها على التوقيع على اتفاقية دولية. وكنت أمثل أنا وأوليفر ماهيه الذي كان سفير فرنسا في ذلك الوقت. وكان علينا أن نقنع قبيل الاجتماع وزراءنا بأن لبلدنا دوراً يتعين أن يضطلع به في البحر المتوسط بحكم موقعه على الساحل الجنوبي، وكورسيكا، وبحكم مركزنا التاريخي وثروته الوطنية التي كانت تمثل في ذلك الوقت ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان البحر المتوسط مجتمعه.

وحظيت اتفاقية برشلونه بمباركة كل من الأمم المتحدة (حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجه الخاص بالبحار الإقليمية هناك) والحكومات. واليوم هناك ٢١ بلداً مشاركاً كل منها تواق، وله الحق في ذلك، إلى تعزيز هويته الوطنية. ومن بين هذا التوافق في الآراء، استمدت هذه البلدان التعاون البحري والخطط البيئية التي تركز على خط ساحلي طوله ٤٧٠٠٠ كيلو متر مربع، ومناطقه الداخلية والمنطقة بأسرها ولا سيما تلك التي تتسم بالأهمية لسواحل متعددة مثل المغرب وفرنسا وتركيا ومصر.

وشهدت السنوات الأولى من خطة عمل البحر المتوسط انضمام الجزائر وألبانيا إلى البلدان التي كانت قد وقعت بالفعل على اتفاقية برشلونه. وفي عام ١٩٧٨، جرى التصديق على الخطة الرئيسية (الخطة الزرقاء) لاستكشاف مستقبل البحر المتوسط، وهي الخطة التي وضعتها أنا، وكان ذلك بفضل جهود إسماعيل صبري عبدالله. وفي عام ١٩٨٢، خلال اجتماع للأطراف في مونبلييه، اختيرت أثينا المقر الرئيسي لخطة عمل البحر المتوسط، واختيرت تونس ومالطا ليكونان مقرا لمراكز خطة عمل البحر المتوسط. وفي عام ١٩٨٥، في جنيف، قاد مصطفى طلبه الذي كان يتولى حينئذ منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعد عقد كامل من العمل، عملية اعتماد التوجيهات العشرة لخطة عمل البحر المتوسط للفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٥.

وفي عام ١٩٨٩، أصدرت الخطة الزرقاء كتاباً مرجعياً هو "خريطة البحر المتوسط حتى آفاق ٢٠١٠" من إعداد ميشيل باتيس الذي ظل رئيساً لها منذ عام ١٩٨٣ وميشيل غرينون — حيث صدرت بالتفصيل خطط العمل اللازمة للمنطقة التي يقطنها ٤٥٠ مليون نسمة لتمكينها من تجنب حدوث كارثة وتنمية أصولها في عالم تحتدم فيه المنافسة. وفي أعقاب قمة ريو، اقترحت تونس زيادة توسيع نطاق خطة عمل البحر المتوسط التي تربط بالفعل بين البيئة و"التنمية المستدامة". وتم ذلك عام ١٩٩٤ وخاصة من خلال إنشاء مفوضية البحر المتوسط بشأن التنمية المستدامة ودخول المجتمع المدني للحكومات المحلية والروابط والشركات الخاصة رسمياً.

وكان شارل ديغول قد ذكر عام ١٩٤٣ "سوف يأتي اليوم الذي يجمع فيه السلام الشعوب من البسفور إلى عمود هيرقل. فلديها آلاف الأسباب القديمة قدم التاريخ التي تأمرهم بالتجمع معاً لتكملة بعضهم البعض" ■

سيرج انطوان ممثل فرنسا في مفوضية البحر المتوسط بشأن التنمية المستدامة.

Kelvin Aitken/Still Pictures

Fritz Polking/Still Pictures

عهد جديد

إيفانغيلوس رافتوبولوس

يوجز الآثار المترتبة على دخول اتفاقية برشلونه المعدلة حيز النفاذ.

يشير إعلان حكومة أسبانيا- الحكومة الوديعة- في السنة الماضية عن دخول اتفاقية برشلونه المعدلة، بصيغتها المعدلة في عام ١٩٩٥، حيز النفاذ، إلى بدء عهد جديد في حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط، ومساهمتها الفعالة في التنمية المستدامة للمنطقة.

والاتفاقية، بوصفها الاتفاقية الإطارية لما يسمى "نظام اتفاقية برشلونه"- والتي ترسي دعائم "المظلة" التقنينية التي يتعين تنفيذها من خلال بروتوكولات معينة- تحتوي، في نسختها المعدلة بشكل مستفيض على ابتكارات لها شأنها تضع هدف التنمية المستدامة موضع التنفيذ. وتحتوي الاتفاقية التي تسمى في الوقت الحالي *"اتفاقية لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط"* على العناصر الجديدة التالية:

■ امتدت تغطيتها الجغرافية لتشمل المياه البحرية الداخلية للأطراف المتعاقدة والمناطق الساحلية بالشكل الذي يحدده الطرف المتعاقد داخل أراضيه.

■ تعمل على تنفيذ التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط على مستوى الالتزامات العامة، بواسطة تشكيل إطار جديد للمبادئ لأسلوب الإدارة البيئية التقليدية في المنطقة: فيتضمن المبدأ التحوطي، ومبدأ تغريم الملوث، والمبدأ الإجرائي الخاص بتقييم التأثير البيئي للأنشطة التي تتم على الصعيد الوطني- وكذلك القيام، عن طريق التعاون، بتقييم أثر الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها آثار عابرة للحدود أو آثار على المناطق التي تخرج عن نطاق الولاية القضائية الوطنية: وتنهض بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، واتباع برامج وتدابير للتنفيذ تحتوي على حدود زمنية لاكتمالها، واستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والنهوض بالتكنولوجيا السليمة بيئياً، بما في ذلك تقنيات الإنتاج النظيف.

■ وتتعهد الأطراف المتعاقدة رسمياً، بموجب الاتفاقية، بأن تنفذ خطة عمل البحر المتوسط، وأن تأخذ في اعتبارها بالكامل توصيات لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة، وهي هيئة جديدة تم إنشاؤها ضمن إطار الخطة.

■ وتوسع النطاق المادي للالتزامات الإطارية للأطراف المتعاقدة بخصوص معالجة مصادر التلوث وصون البيئة البحرية، بحيث يتم تنفيذها من خلال وضع بروتوكولات محددة. ومن ثم فإنها تتعهد بألا تعمل فقط على منع التلوث البحري من شتى المصادر ومراقبته ومكافحته، وإنما بالقضاء عليه على أتم وجه ممكن أيضا. ويجري في نفس الوقت بواسطة النص على أن تشير تقارير الأطراف المتعاقدة إلى التنفيذ الداخلي للتوصيات التي تضعها اجتماعاتهم وفعاليتها وليس إلى تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها وفعاليتهم فحسب. وبالتالي، فإن مراقبة الامتثال التي تقوم بها اجتماعات الأطراف المتعاقدة تغطي الاتفاقية وبروتوكولاتها، علاوة على التدابير والتوصيات ■

البروفسور إيفانغيلوس رافتوبولوس هو المستشار القانوني لخطة عمل البحر المتوسط، ويقوم بتدريس القانون الدولي في جامعة باتيون في أثينا، كما أنه مدير برنامج البحر المتوسط للقانون البيئي الدولي والمفاوضات البيئية الدولية.

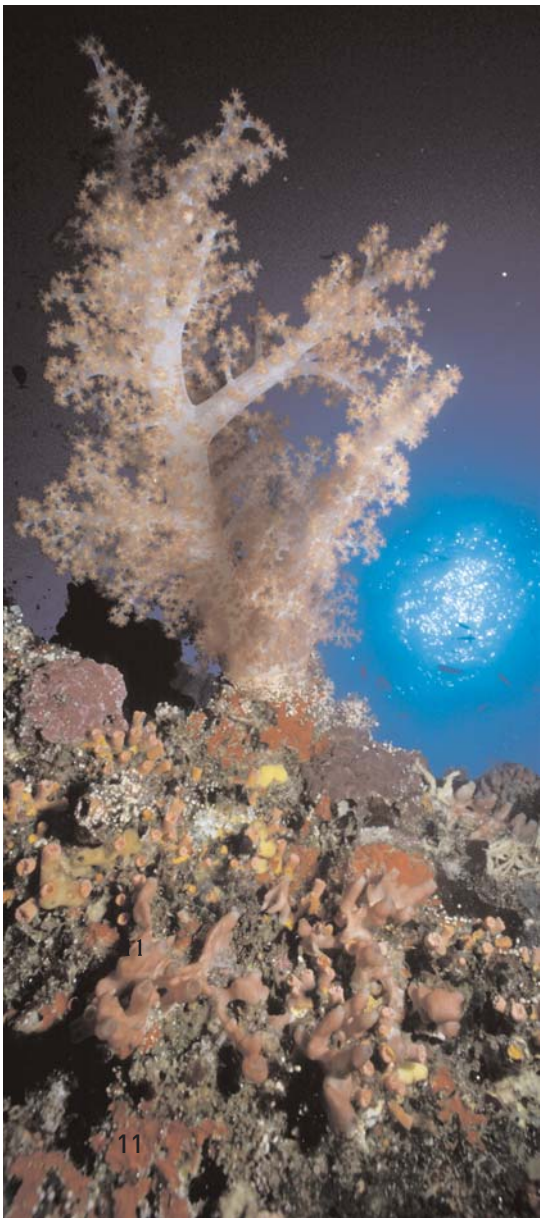

UNEP/ Still Pictures

إنقاذ البحر

يحدد **مصطفى كمال طلبه** الدروس المستفادة من المفاوضات الناجحة بشأن خطة عمل البحر المتوسط ويدعو إلى إجراء تقييم واسع متعدد التخصصات لتأثيرات هذه الخطة

محيط مصغر تحف به ١٢٠ مدينة، يبلغ مجموع عدد سكانها ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة — كانت المياه شبه المغلقة للبحر المتوسط معبرا للحضارات الأوروبية والآسيوية والإفريقية، لما لا يقل عن ٤٠٠٠ سنة.

ولكن البحر المتوسط كان في أوائل السبعينات يعج بالتلوث لدرجة كان الكثيرون يخشون معه من أن يموت. إن هذا البحر الذي كان رمزا للمنافع التي تحققها البحار للإنسان، أصبح رمزا للتأثيرات المدمرة التي يلحقها الإنسان بالبحار. وقد بدأت الجهود الرامية إلى إنقاذ هذا البحر مع التقييم الذي أجري لأحواله بواسطة فريق من التقنيين من جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكان تشخيصهم كئيبا.

وكان السؤال الذي يتردد في ذلك الوقت هو: إلى أي مدى وسط الحروب والعداوات السياسية والصراعات الوطنية يمكن للبلدان المطلة على البحر المتوسط أن تبدى استعدادا للدخول في اتفاق بيئي يستفيد منه الجميع؟ وقد كان ذلك في وقت كانت فيه جميع الدول العربية في حالة حرب مع إسرائيل، وفي وقت كانت تركيا واليونان يتنازعان ملكية قبرص، وفي وقت كانت الجزائر والمغرب في حالة نزاع بشأن الصحراء الكبرى، وفي وقت كانت فيه الحرب الباردة ما زالت تشكل العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات وفي مواجهة الاعتقاد بأن البحر المتوسط وصل إلى مرحلة تتجاوز الإنقاذ، قرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتقدم إلى الأمام. فعرضت أسبانيا استضافة اجتماعات بشأن التفاوض لإقامة تعاون إقليمي ينقذ هذا البحر، ولدهشة الكثيرين، حضرت جميع دول الحوض تقريبا اجتماعات التفاوض ونجحت في ١٩٧٥ في اعتماد خطة العمل المشتركة التي سوف تؤدي إلى إبطاء هذا الخطر وعكس مساره في نهاية الأمر.

وقد حقق التفاوض بشأن اتفاقية برشلونه وخطة عمل البحر المتوسط دروسا مفيدة، كان أحدها أن الحكومات تستمع عندما يتحدث العلم على أساس من الثقة. فقد دفعت التقارير العلمية التي تحدد أسباب العلل التي يعاني منها البحر المتوسط البلدان المطلة عليه إلى العمل. وقد كانت خطط العمل والاتفاقات اللاحقة تسبقها عمليات تقييم علمية للبحر الإقليمي المعني.

وتمثلت الدروس الأخرى فيما أظهرته الحكومات ذاتها من استعداد إلى أن تنحي خلافاتها السياسية جانبا، وتعالج خطرا مشتركا، بل وأن هذه المفاوضات لم تنجح إلا عندما كانت تتقاسم بعض الجوانب الرئيسية التالية: لا بد أن تكون هناك قيادة قوية من جانب طرف واحد على الأقل من الأطراف، لا بد وأن تضطلع منظمة الأمم المتحدة الراعية بدور فعال وموضوعي في الاجتماعات ولا بد أن تتكون الوفود التفاوضية من ممثلين للحكومات تؤدي شخصياتهم القوية إلى اتخاذ قرارات فعالة ومبتكرة.

كذلك فإن التعامل مع المشكلة البيئية المشتركة أدى بصورة حتمية إلى تآكل مبدأ السيادة المطلقة القديم، حيث أصبحت الحكومات مستعدة لأن تصدر التعليمات وأن تقبلها بشأن الكيفية التي يمكن بها تعديل النشاطات المسببة للتلوث. غير أن المعاهدة الناشئة عن ذلك ليست كافية في حد ذاتها. فالتنفيذ هو المفتاح الرئيسي. فلا بد وأن تنص أية معاهدة ناجحة على موارد مالية وتقنية كافية للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة في إنفاذ شروط المعاهدة داخل حدودها.

وأخيرا، فإن أهمية الوعي العام واستثارته أمر لا يمكن التقليل من أهميته. فالصرخة العامة التي أعقبت التغطية الإعلامية للتحذيرات التي صدرت عن جاك كوستو بشأن البحر المتوسط والتغطية الخاصة بالنتائج العلمية الأخرى دفعت حكومات الإقليم إلى العمل في شكل متناسق لتجنب حدوث كارثة بيئية. كذلك فإن نفس الأسلوب أنقذ المياه في الإقليم الذي تغطيه اتفاقية الكويت، والبحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا وغير ذلك من الاتفاقيات.

وقد استرعيت الاهتمام، خلال الاجتماع التذكاري الخامس عشر لاتفاقية برشلونه عام ١٩٩١ إلى القضية الأساسية المتعلقة بجميع المعاهدات البيئية:

"إن السؤال الأساسي الذي يتعين علينا أن نجيب عليه هو إلى أي مدى استفاد البحر المتوسط من اتفاقية برشلونه وبروتوكولاتها المختلفة وخطة العمل التابعة لها. لنا جميعا أن نقول أن البحر المتوسط كان يمكن أن يصبح أسوأ من ذلك دون هذه الاتفاقية. إننا في حاجة إلى دليل على ذلك. إننا في حاجة إلى أن نعرف على وجه اليقين أين كنا وإلى أى مدى وصلنا، وهذا أمر ضروري لتحقيق الخطوات الملموسة التالية. والسؤال هو إلى أي مدى تكون الأطراف المتعاقدة على استعداد لدعم هذه العملية من الناحية المالية وبالموارد البشرية؟ إن مثل هذا الجهد سوف يكون جهدا ضخما متعدد التخصصات يشمل علماء البحار وخبراء الإيكولوجيا وخبراء الاقتصاد والتقنيين وعلماء الاجتماع وغيرهم كثيرون."

وإنني أثير هذا السؤال اليوم أيضا ■

مصطفى كمال طلبه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٢، هو رئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية

David Tapia Munoz/UNEP/Still Pictures